Journal of Language Studies Vol.9, No.3, Part 1, 2025, Pages (56-82)
DOI: https://doi.org/10.25130/Lang.9.3.P1.3

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
ISSN: 2663-9033 (Online) | ISSN: 2616-6224 (Print)
Journal of Language Studies
Contents available at: https://jls.tu.edu.iq/index.php/JLS

"The Grammatical ʿIlal: Origins, Evolution, Influencing Factors, and Theoretical Approaches"

Dr. Ahmed Abdul-Kafi Al-Murieb *
Assistant Professor, Fatima College of Health Sciences
Department of Humanities United Arab Emirates
D.almurib2021@gmail.com

Received: 11 /5/ 2025, **Accepted:** 22/6 /2025, **Online Published: 30/9/2025**

Abstract

Causation is a prominent feature in grammatical studies and a clear hallmark of its methodology. A thorough reading of grammatical texts and continuous reflection on their content to trace manifestations of causation affirms that grammar, in essence, represents rulings. These rulings inevitably require analogy and inductive reasoning, with causation being one of the most essential pillars of grammatical analogy.

Causation has been closely linked to grammatical rulings since the emergence of Sibawayh's Book (d. 180 AH), and it gradually expanded in scope and significance. Interest in it increased to the extent that grammarians became more concerned with causation than with grammar itself.

In any case, the emergence of causation was the result of the Arabs' observation and analysis of their own language. Moreover, causation, like analogy, is instinctive in its initial form, which is based on tracing similar phenomena and searching for their reasons. No one can claim that this innate tendency is the invention of Aristotle or any other philosopher.

This study is structured into three sections: the first addresses the emergence of grammatical causation; the second explores the general influences on grammatical causation, such as logic, jurisprudence and its principles, and theology and dialectics;

* **Corresponding Author**: Dr. Ahmed Abdul-Kafi Al-Murieb**, Email:** D.almurib2021@gmail.com
Affiliation: Assistant Professor, Fatima College of Health Sciences Department of Humanities United Arab Emirates
© This is an open access article under the CC by licenses http://creativecommons.org/licenses/by/4.0

while the third section examines the trends of grammatical causation in the fourth Islamic century.

Keywords: Emergence – Grammatical Causation – Influences – Logic – Trends of Causation.

العِلَّةُ النَّحْوِيَّةُ: نَشْأَتُهَا وتَطَوُّرُهَا والمُؤَثِّرَاتُ فِيهَا واتِّجَاهَاتُها

د. أحمد عبد الكافي المرعب

الأستاذ المساعد في كلية فاطمة بنت مبارك للعلوم الصحية

قسم العلوم الإنسانية

المتحدة دولة الإمارات العربية

المستخلص

إنَّ التعليلَ سِمَةٌ بارزةٌ في الدرس النحوي، ومَعْلَمٌ ظاهر من معالم منهجه، والاطلاعُ على كتب النحو وإدامة النظر في متونها لاستقراء مظاهر التعليل فيها يؤكد أنَّ النحو في حقيقته يُمَثِّلُ أحكامًا، وهذه الاحكام لا بدَّ لها من قياس واستقراء، والعلة من أهم أركان القياس النحوي.

وقد كانت العلة لصيقةً بالحكم النحوي منذ ظهور كتاب سيبويه (ت180هـ)، وأخذت تتَّسع شيئًا فشيئًا، وازداد الاهتمام بها، فانشغل النحاة بها أكثرَ من انشغالهم بالنحو نفسه.

ومهما يكن من أمر فقد كانت نشأة العلة وليدة استقراء العرب للغتهم، إضافةً إلى أنَّ التعليلَ كالقياس، فطريٌّ في صورته الأولى التي تتلخص في تتبع الأشياء المتشابهة والبحث عن أسبابها، وليس لأحدٍ أنْ يدَّعي أنَّ هذا القدرَ الفطري من صنع أرسطو أو أيِّ فيلسوفٍ آخر.

قام هذا البحث على ثلاثة مباحث، تحدثتُ في المبحث الأول عن نشأة العلَّة النحوية، وفي المبحث الثاني عن المؤثرات العامَّة في التعليل النحوي، كالمنطق، والفقه وأصوله، وعلم الكلام والجدل، وفي المبحث الثالث عن اتجاهات التعليل النحوي في القرن الرابع الهجري.

الكلمات المفتاحية: نشأة – العلة النحوية – المؤثرات – المنطق – اتجاهات التعليل

المبحث الأول: نشأة العلة النحوية وتطوُّرها:

تعد دراسات النحو العربي من أبرز مظاهر التراث العربي؛ إذ أسهم علماء النحو على مرِّ العصور في تأسيس قواعد اللغة العربية وتطويرها. (عبد الله، لؤي حاتم،2025: 71)

ويُعَدُّ كتابُ سيبويه أقدمَ أثرٍ نحويٍّ انتهى إلينا؛ لذا لا يجد الباحثُ في العلة النحوية محيدًا عنه، فالكتاب يعدُّ أولَ بحث جامع للعلل النحوية، وقد روى صاحبه عن جماعة ممن تقدموه وكانوا قد عُنوا بشيء من التعليل، كابن أبي إسحاق الحضرمي (ت117هـ) الذي قيل عنه: **«إنَّه أولُ من بَعَجَ النحوَ ومَدَّ القياسَ والعلل» (الجمحي: 14/1)**، وكأبي عمرو بن العلاء (ت154هـ)، والخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170هـ) الذي أرسى قواعد القياس، فقد كان **« الغايةَ في تصحيح القياس واستخرج مسائل النحو وتعليله» (الأنباري، نزهة الألباء: 45)**، فهو رجلُ قياسٍ وتعليلٍ وتأويل، وصاحبُ قولٍ بالعوامل وغيرها (الحديثي: 92–93). والمتأمِّل في تعليلاتِ هؤلاء يجد أنَّها بعيدةٌ عن الفلسفة، قريبةٌ من روح اللغة ومن حِسِّها الذي ينفر من القبح (المبارك، النحو العربي: 57)؛ أي: أنَّها **«عللٌ لغويةٌ بَحْتٌ مدارُها على أسبابٍ لسانية يبيّنُها الحسُّ قبل أنْ ينفذ إلى إدراكها الذهن، وليست – كما يزعم بعضهم – مبنيةً على اعتباراتٍ عقليةٍ بائنةٍ عن طبيعة اللغة أو مفروضةٍ عليها من خارجها، وإنما أكثرُها يجري مجرى القوانين اللغوية المُسْتَسِرَّة، والتي تتفرَّع عنها كثيرٌ من الأحكام التي تتَّخذ شكلَ قوانينَ جزئية» (الياس: 47)**.

على أنَّ ذلك لا يعني أنَّ هذه العلل كانت في نشأتها نتاج التفكير النحوي الصِّرف؛ إذ حسبُها أنَّها علةٌ يُسأل عنها وتُستقصى أسبابها؛ لتكون مقتبَسة من أسلوب الفكر الفلسفي وطريقته، وهذا يعني أنَّ النحوَ تأثَّرَ بالفلسفة والمنطق منذ عصرٍ مبكّرٍ عن طريق المتكلمين وعلماء الجدل(المبارك، النحو العربي: 57–58).

والمتتبّعُ لتاريخ العلة النحوية يجد أنَّها مرَّت بمراحلَ حتى بلغت ما بلغتْه من نضجٍ وازدهارٍ في القرن الرابع الهجري.

فقد كانت تعليلات النحويين في منتصف القرن الثاني الهجري خاليةً من الجدل والفرضيات والتخيُّل، بل كانت أقربَ إلى الجزم والتقرير، تقوم على الاستدلال بشيء من كلام العرب لتوضيحها، ويدور معظمها حول العامل أو المعنى الذي توخَّاه الشاعر(عبابنة: 87). وهذا ما سمَّاه الدكتور علي أبو المكارم بـ (جزئية الموضوع والنظرة) (أبو المكارم: 154). على أنَّ ما انتهى إلينا من تعليلات نحوية في هذه الحِقْبَةِ قليلٌ جدًا، مقارنةً مع ما ذكره سيبويه في كتابه.

غير أنَّ الناظر في كتاب سيبويه يجد أنَّ التعليل قد تطور واختلف عما سبق، فلا يكاد يجد في الكتاب حكمًا نحويًا غير معلل. فقد فَطِنَ سيبويه وتنبَّه إلى الخصائص اللغوية المشتركة بين الظواهر النحوية، والمتأمل فيه يرى عناية سيبويه بقياس الشبيه على شبيهه، وحمل النظير على نظيره، واعتماد ذوق العرب في طلب الخفة والفِرار من الثِّقَلِ والقبيح. وهو ما كانت بذوره عند من

سبقوه، غير أنَّه توسَّع في ذلك وأكثرَ منه كثرةً مفرطة تَعُمُّ الكتاب من أوله حتى منتهاه(المبارك، النحو العربي: 63)، وذلك يشمل القواعد المطردة والأمثلة الشاذة(ضيف: 82). قال د. عبده الراجحي: « **مبني في أغلبه على التعليل والحوار الذي يجري فيه دائمًا بينه وبين أستاذه الخليل، يبدأ في الأغلبِ الأعمِّ بالسؤال عن العلل**» (الراجحي، دروس في المذاهب النحوية: 241). وهذا يعود إلى محاولة سيبويه إيجاد تعليل أو تفسير لكل حكم نحوي، وهو ما دفعه إلى الاستقصاء، وتتبع العلل بكثرة الأسئلة لأستاذه الخليل.

ثم أخذ التَّعليلُ النَّحويُّ في القرن الثَّالث الهجري منحًى آخرَ، فتطوَّر تطوُّرًا ملحوظًا؛ إذ ظهرت محاولاتٌ لوضع أُطُرٍ منهجيَّةٍ نظريَّةٍ لجوانبَ من العلَّةِ النَّحويَّة، فألَّف النَّحويُّون القدامى كتبًا في العلَّة النَّحويَّة، من هذه الكتب:

1- العلل في النَّحو لقطرب محمد بن المستنير(ابن النديم: 84. وينظر القفطي: 220/3).

2- علل النَّحو لأبي عثمان المازنيّ(الحموي: 763/2).

3- علل النَّحو للحسن بن عبد الله الأصبهاني ، الملقب بـ (لفذة أو لكذة)، وهو من معاصري الزَّجَّاج (ابن النديم: 126، وينظر الحموي: 873/2) .

4- نقض علل النَّحو للحسن بن عبد الله الأصبهانيّ آنف الذكر (ابن النديم: 127، وينظر القفطي: 43/3 ، والسيوطي بغية الوعاة: 509/1).

5- العلل في النَّحو لهارون بن الحائك، وهو من معاصري الزَّجَّاج أيضًا (الحموي: 2762/6).

6- المختار في علل النَّحو لابن كيسان (ت 299هـ) (الحموي: 5/ 2308).

7- الإيضاح في علل النَّحو لأبي القاسم الزَّجَّاجي (ت337هـ)، حقَّقه الأستاذ الدكتور مازن المبارك ، **وهو أقدم كتاب نظريٍّ انتهى إلينا.**

8- كتاب المجموع على العلل لمبرمان (ت345هـ) (السيوطي، بغية الوعاة: 177/1).

9- علل النَّحو: لأبي الحسن الورَّاق(ت381هـ)، حقَّقه الدكتور محمود جاسم الدَّرويش.

10- تقسيمات العوامل وعللها : لأبي القاسم سعيد بن سعيد الفارقيّ (ت 391هـ) (السيوطي: بغية الوعاة 584/1).

11- علل التَّثنية لأبي الفتح عثمان بن جنيّ (ت392هـ)، حقَّقه الدكتور صبيح التَّميميّ.

12- شرح علل النَّحو : لأبي العباس أحمد بن محمد المهلَّبيّ، من علماء القرن الرابع الهجري، ويعرف بالبرجانيّ (ابن النديم: 131).

13- البرهان في علل النَّحو: لعلي بن محمّد بن عبدوس الكوفيّ النَّحويّ (ابن النديم: 134)، وقد رجَّح الدكتور محمود جاسم الدَّرويش أنّه من رجال القرن الرَّابع) (الدرويش: 38).

14- كتاب العلل : لإسماعيل بن محمد القمّيّ النَّحْوي (ابن النديم: 131)، وقد رجّح الدكتور محمود جاسم الدّرويش أنَّه من رجال القرن الرَّابع أيضًا (الدرويش: 38).

15- اللُّباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبريّ (ت616هـ). حققه الدكتور غازي طليمات والدكتور عبد الإله نبهان.

16- علل الإعراب، لأبي البقاء العكبريّ أيضًا، ذكره في كتابه التِّبيان في إعراب القرآن، وذكره ابن رجب أيضًا باسم: الإعراب في علل الإعراب (العكبري: 2097/2). ولعلَّه هو ذاته كتاب اللُّباب في علل البناء والإعراب آنف الذكر.

17- إقامة الدَّليل على صحَّة التَّمثيل وفساد التَّأويل لابن هشام الأنصاريّ (ت761هـ)، حقَّقه الدكتور هاشم شلاش ، نُشِرَ في مجلة كلية الآداب – جامعة بغداد ، العدد السادس عشر، 1973م .

18- كتاب العلل لعيسى بن مَوْهَب ، ذكره ابن هشام الأنصاريّ (الأنصاري: 144/3).

وهناك بعض الكتب التي تناول مصنِّفوها أبوابًا أو فصولًا في العلَّة النَّحْوية، كـ:

- الخصائص لابن جني، فقد أفرد أبوابًا عديدةً تناول فيها العلَّة النَّحْوية، هي:

1- باب ذكر علل العربية أكلاميَّة هي أم فقهيَّة؟ (ابن جني: 1/48-96).

2- باب في تخصيص العلل (ابن جني: 1/144 – 164).

3- باب ذكر الفرق بين العلَّة الموجبة وبين العلَّة المجوّزة (ابن جني: 1/ 164-166).

4- باب في تعارض العلل (ابن جني: 1/166 – 169).

5- باب في أن العلَّة إذا لم تتعدَّ لم تصحّ (ابن جني: 1/169 – 173).

6- باب في العلَّة وعلَّة العلَّة (ابن جني: 1/173-174).

7- باب في حكم المعلول بعلَّتين (ابن جني: 1/174 – 181).

8- باب في إدراج العلَّة واختصارها (ابن جني: 1/181 – 183).

9- باب في دور الاعتلال (ابن جني: 1/183 – 184).

10- باب في الردِّ على من اعتقد فساد علل النَّحويين لضعفه هو في نفسه عن أحكام العلَّة (ابن جني: 1/184 – 186).

11- باب في الاعتلال لهم بأفعالهم (ابن جني: 186/1 – 188).

12- باب في أنَّ العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها (ابن جني: 237/1 – 251).

- وكذلك كتاب لمع الأدلة لأبي البركات الأنباريّ (ت 577هـ)، تحدَّث فيه عن العلَّة في ستة فصول هي :

1- في قياس العلَّة (الأنباري، لمع الأدلة: 105).
2- في كون الطَّرد شرطًا في العلَّة (الأنباري، لمع الأدلة: 112).
3- في كون العكس شرطًا في العلَّة (الأنباري، لمع الأدلة: 115).
4- في جواز تعليل الحكم بعلَّتين فصاعدًا (الأنباري، لمع الأدلة: 117).
5- في إثبات الحكم في محلِّ النَّص : بماذا ثبت ؟ بالنَّص أم بالعلَّة؟ (الأنباري، لمع الأدلة: 121)
6- في إلحاق الوصف بالعلَّة مع عدم الإخالة (الأنباري، لمع الأدلة: 125).

- وثمار الصِّناعة في النَّحو : الحسين بن هبة الله الدّينوريّ المعروف بالجليس النَّحْوي (السيوطي، الاقتراح: 227).
- والاقتراح في علم أصول النَّحو للسيوطيّ (ت 911هـ)، تحدَّث فيه مؤلِّفُه عن العلَّة النَّحْوية في اثنتي عشرة مسألة، هي:

1- المسألة الأولى : في العلَّة وفيها مسائل (السيوطي، الاقتراح: 219).
2- المسألة الثانية : في أقسام العلل (السيوطي، الاقتراح: 227).
3- المسألة الثالثة : في العلَّة الموجبة وغيرها (السيوطي، الاقتراح: 239).
4- المسألة الرابعة : الخلاف في إثبات الحكم بالنَّصّ أم بالعلَّة (السيوطي، الاقتراح: 244).
5- المسألة الخامسة : العلَّة إمَّا بسيطة وإمَّا مركَّبة (السيوطي، الاقتراح: 246).
6- المسألة السّادسة : من شرط العلَّة أن تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه (السيوطي، الاقتراح: 250).
7- المسألة السابعة : الخلاف بالتَّعليل بالعلَّة القاصرة (السيوطي، الاقتراح: 252).
8- المسألة الثامنة : التَّعليل بعلَّتين (السيوطي، الاقتراح: 255).
9- المسألة التّاسعة : تعليل حكمين بعلَّة واحدة (السيوطي، الاقتراح: 261).
10- المسألة العاشرة : في دور العلَّة (السيوطي، الاقتراح: 263).

11-المسألة الحادية عشرة : في تعارض العلل (السيوطي، الاقتراح: 265).

12-المسألة الثانية عشرة: التَّعليل بالأمور العدميَّة (السيوطي، الاقتراح: 268).

ثم ذكر خاتمة في استنباط علل النَّحو وأضرب النَّحو، وهي تعليميَّة وقياسيَّة وجدليَّة نظريَّة (السيوطي، الاقتراح: 269–275. وينظر الزجاجي: 64–66).

إذن يمكن القول: إنَّ النحويين عُنُوا بالعلة في تصانيفهم، حتى باتت عندهم رديفًا للحكم النحوي، لا تفارقه، بل هي حاضرةٌ مع كلِّ حكمٍ نحويٍّ، كما هو الحال عند المبرِّد (ت285هـ) (المبارك، النحو العربي: 67)، الذي عُرِفَ عنه عنايتُه الشديدة بالتعليل، فهو سلاحه في المناقشة والبحث، وهو الحجة التي طالبَ بها الزَّجَّاج، قال أبو إسحاق: «**لمَّا قَدِمَ المبرد بغداد جئت لأناظره، وكنتُ أقرأ على أبي العباس ثعلب، فعزمتُ على إعناته، فلمَّا فاتحتُه ألجَمَنِي بالحجة وطالبني بالعلة، وألزمني إلزاماتٍ لم أهتدِ إليها**» (**الأنباري، نزهة الألباء: 171**).

فالمبرد وَسَّعَ البحث في العلل، فكانت تعليلاته ذات طبيعة فلسفية، كحليله المنطقي والفلسفي للوظيفة التواصلية للجملة؛ إذ استخدم أسلوبًا تأمليًا يربط بين التعليل اللغوي والضرورة العقلية، وذلك في تعليله رفع الفاعل ونصب المفعول، يقول المبرد: « ...**وإِنَّما كَانَ الْفَاعِل رفعًا وَالْمَفْعُول بِهِ نصبًا لِيُعْرَف الْفَاعِل من الْمَفْعُول بِهِ مَعَ العلَّة الَّتِي ذكرت لَك فَإِن قَالَ قَائِل أَنت إِذا قلت: قَامَ زيد فَلَيْسَ هَهُنَا مفعول يجب أَن تفصل بَينه وَبَين هَذَا الْفَاعِل، فإِن الْجَواب فِي ذَلِك أَن يُقَال لَهُ: لمّا وَجب أَن يكون الْفَاعِل رفعًا فِي الْموضع الَّذِي لَا لَبْسَ فِيهِ للعلَّة الَّتِي ذكرنَا**» (**المبرد، المقتضب: 8/1**). وهذا يدل على أنَّ لانتشار الفكر الفلسفي في القرن الثالث أثرُه في الفكر النحوي، فأصبحت البراعةُ ودِقَّةُ الملاحظة وحُسْنُ التخريج في العلة سمةً متميزة يتحلَّى بها النحوي (**الدرويش: 78**).

ولم يُطِلَّ القرنُ الرابع حتى كانت علةُ النحو موضوعًا ذا قيمة لدى النحويين، فبلغت العلةُ شوطًا بعيدًا في البحث والتنظير على يدي أبي بكر بن السرَّاج ومن جاء بعده، كأبي القاسم الزَّجَّاجي (ت337هـ)، وأبي سعيد السِّيرافيّ (ت368هـ)، وأبي علي الفارسي (ت377هـ)، وأبي الحسن الرُّمَّاني (384هـ)، وأبي الفتح بن جني (392هـ).

وهذا التطور الملحوظ في منهج التعليل والبحث في العلة والتنظير لها يقودنا إلى إشكاليتين كَثُرَ التساؤل عنهما والنقاش فيهما، هاتان الإشكاليتان تتمثلان في أثر المنطق والفلسفة وعلم الكلام والجدل في النحو العربي، واتجاهات التعليل النحوي في القرن الرابع الهجري.

المبحث الثاني: المؤثرات العامة في التعليل النحوي:

أ– المنطق:

إنَّ نشأة العلَّة النحويَّة نشأةٌ أصيلةٌ؛ لأنَّ دراسة النَّحو جاءت من الاستعمال اللُّغويّ العربيّ نفسِه، ومن المعلومِ أنَّ لكل لغةٍ نظامَها ونحوَها؛ لذلك لا تصلُح دراستُها إلَّا من داخلها، وإنَّ أيَّ علمٍ من العلومِ لا بدَّ أنْ يعتمد على وسائل تحليليَّة وأصولٍ عقليَّة أوَّلية، غير أنَّ كثيرًا من الباحثين المحدثين ادَّعوا أنَّ علماءنا العرب اقتبسوا منهج التعليل النحوي من المنطق الأرسطي، ومنهم مَنْ وجد أنَّه مأخوذٌ من منهج الفقهاء وأصولهم.

أمَّا عن علم المنطق فإنَّه لا أثر له يطغى على النحاةِ الأوائل، فمن المسلَّم به أنَّ سيبويه إمامُ نُحاةِ العرب، وكلُّ من جاء بعده سار على طريقه ونهجه، وكلُّ ما زادوه هو الشُّروح والتَّعليقات والتَّقسيمات، وزيادةٌ في التَّعليلات. وقد أثبتَ الدكتور عبده الرَّاجحي خلوَّ الكتاب من أثرِ المنطق اليونانيّ من خلال موازنةٍ بين عناصر محددَّةٍ تختصُّ بالدَّرس النحويّ اختصاصًا مباشرًا وبين منطق أرسطو، فتحدَّث عن التَّعريفات والتَّعليل، ونقل النُّصوص عن العالِمَيْن، كما انتقل إلى المبرِّد فلم يجد إلَّا تطوُّرًا هيّنًا في التَّعريفات، وتراه يلتزم طريقة سيبويه يقول: «**فإذا انتقلنا إلى القرن الرَّابع وجدنا الأمر يختلف اختلافًا كبيرًا وتأكَّد اتِّصال النُّحاة بالمنطق الأرسطي وبمنهجه في التَّعريف، وليس مهمًّا أنْ يكونوا قد طبَّقوه في تعريفاتهم وإنَّما المهمُّ أنَّ وجوده بين أيديهم أفضى إلى مناقشته مناقشةً واعية نتج عنها اختيار طريقة أخرى في التَّعريف**» (الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث: 74–75)، دون أنْ يمسَّ ذلك ما وضعه سيبويه وشيوخه من مفاهيم وتحليلات.

إنَّ المصادر تشير إلى أنَّ من النحاة العرب من عرف المنطق ودرسَه على أيدي أساتذته في بغداد، ويُذكر منهم ابنُ السرَّاج تلميذ المبرِّد، فقد روى صاحب الفهرست عن ابن درستويه قوله: «**حضر عند الزجَّاج مسلِّمًا عليه بعد موت أستاذهِ المبرِّد، فسأل رجلٌ الزجَّاجَ عن مسألةٍ فقال لابن السرَّاج أجِبْهُ يا أبا بكرٍ فأجابه فأخطأ فانتهره الزجَّاجُ، وقال: والله لو كنتَ في منزلي ضربتُك ولكنَّ المجلسَ لا يحتملُ هذا.. فقال: قد ضربْتَني يا أبا إسحاقٍ وأدَّبتَني وأنا تاركٌ ما درستُ مذ قرأتُ هذا الكتابَ يعني كتابَ سيبويه؛ لأنِّي تشاغلْتُ عنه بالمنطقِ والموسيقى والآن أنا أعاود..**» (**ابن النديم: 78**). ولكنَّ أثرَ المنطق في أصول ابنِ السرَّاج لا يتعدَّى التَّقسيمات ويقف عند هذا الحدِّ، وأمَّا في معناه فهو منتزعٌ من الكتاب (القفطي: 149/3)، وإنَّما الأسلوب الذي اتَّبعه النحاة الأوائل في تعليل المسائل النحوية كانت الغاية منه تعليمية بحتة، فما أخذوه من المنطق من أسلوب التحديد والتصنيف والتقسيم يسهّل على المتعلم فهمه، ولهذا كثرت التحديدات المنطقية والترتيبات انطلاقًا من الجنس في المختصرات النحوية التي بدأت تظهر في القرن الرابع؛ أي في عهد ابن السراج وتلاميذه، وأولها الموجز له، وتلاه في ذلك تلميذه الزجاجي في كتابه الجمل، ثم الإيضاح العضدي لأبي علي

الفارسي، فهذه الكتب كتبٌ تعليمية يكثر فيها التحديد المنطقي وهو يناسب التعليم للمبتدئين؛ لأنه يصوغ المعلومات بأبسط صياغة، ويحدد العلاقات بينها (الحاج صالح: 86–87)، وكل ذلك لا يخرج عن الهدف والغاية والمضمون الأول.

ويؤكد على هذه الفكرة الزجاجيُّ الذي رفض أن يكون المنطق مؤثرًا مباشرًا في التعليل النحوي، ويظهر ذلك من خلال تصريحه عند تعريف الاسم، فقد نقدَ من أراد تطبيق المنطقِ على تعريفه، وأنكر أنْ يكون العلماء القدماءُ قالوا شيئًا يخرج عمَّا أَلِفَهُ العرب، وهو يقفُ ضدَّ من سوَّلت له نفسه أنْ يتَّبِعَ كلام المنطقيّين، قال: «**الاسمُ في كلام العربِ ما كان فاعلًا أو مفعولًا أو واقعًا في حيّز الفاعل والمفعول به. هذا الحدُّ داخلٌ في مقاييس النَّحو وأوضاعه، وليس يخرجُ عنه اسمٌ ألبتةَ، ولا يدخل فيه ما ليسَ باسم، وإنَّما قُلنا في كلام العرب لأنَّا له نقصدُ وعليه نتكلَّمُ، ولأنَّ المنطقيّيْن وبعضَ النحويّيْن قد حدُّوه حدًّا خارجًا عن أوضاع النحو، فقالوا: الاسمُ صوتٌ موضوعٌ دالٌّ باتِّفاق على معنًى غيرِ مقرونٍ بزمان، وليس هذا من ألفاظِ النحويّيْن ولا أوضاعهم وإنَّما هو من كلامِ المنطقيّيْن، وإنْ كان قد تعلَّق به جماعةٌ من النحويّيْن، وهو صحيحٌ على أوضاع المنطقيّيْن ومذهبهم؛ لأنَّ غرضَهم غيرُ غرضنا ومغزاهم غيرُ مغزانا، وهو عندنا على أوضاع النَّحو غيرُ صحيحٍ، لأنَّه يلزم منه أنَّه يكون كثيرٌ من الحروف أسماءً، لأنَّ من الحروف ما يدلُّ على معنى دلالةٍ غيرِ مقرونة بزمان، نحو (إنْ) و(لكن) وما أشبه ذلك**» (الزجاجي: 48).

ويمكن القول: إنَّ العلة النحوية في أصولها لم تتأثر بالمنطق تأثرًا كبيرًا، وهذا لا يعني أنَّ أحكام النَّحو لديهم ليست أحكامًا عقليَّة وأنَّ عللهم اعتباطيَّة، ولكنها خلافُ المنطق، وبعيدةٌ عنه، بل هي تختلفُ عن عِلل الفقه (**انظر ابن جني، الخصائص: 49/1**)، ممّا يدلُّ على أنَّ علم النَّحو في **أصوله الأولى** براءٌ من إقحامِ العلوم الأخرى فيه، وهذا يتَّضح من تأصيل ابن جنّي للعلَّة النَّحويَّة، فهو يراها علَّة طبيعيَّة حسيَّة تقوم على فَهْمِ الأسباب الماديَّة في اللُّغة، ومعنى ذلك أنَّها ليست علَّة ميتافيزيقيَّة كما أنَّها ليست صادرة عن بحثِ الجوهرِ أو الماهيَّة، إنَّها نتيجةٌ للاستقراء اللُّغويّ الذي ينتهي إلى وجود عللٍ يمكن التماسُها وتحديدُها في الاستعمال (الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث: 86)، قال ابنُ جني: «**ولستَ تجدُ شيئًا ممَّا علَّل به القومُ وجوهَ الإعراب إلَّا والنَّفسُ تقبلهُ والحسُّ مُنْطَوٍ على الاعتراف به، ألا ترى أنَّ عوارضَ ما يوجدُ في هذه اللُّغةِ شيءٌ سبقَ وقتَ الشَّرعِ وفزع إلى التحاكُم فيه إلى بديهة الطَّبْع! فجميعُ عللِ النَّحو إذن مواطئةٌ للطِّباع، وعللُ الفقهِ لا ينقاد جميعُها هذا الانقياد**» (**ابن جني: 151/1**).

فالعلة النحوية ظلت عند سيبويه ومن عاصروه ومن تبعوه حتى القرن الثالث مستمدة من روح اللغة، معتمدة على كثرة الشواهد من حيث الدليل والبرهان، وعلى الفطرة والحس من حيث طبيعتها، ولم تكن ذات طبيعة فلسفية، وإنْ كانت فكرتها في الأصل مقتبسة من التفكير الفلسفي (المبارك، النحو العربي: 69). وظلَّ النحويون العرب حتى القرن الرابع يعارضون إقحام المنطق ومصطلحاته على التعليل النحوي، وأشهر ما يمثِّل ذلك المناظرة التي جرت بين أبي سعيد السِّيرافيّ ومَتَّى بن يونس اليوناني، فهي شاهدٌ على الصراع بين سلطان المنطق وسيادة النحو.

على أنَّه ما إنْ انقضى القرن الرابع الهجري حتَّى سيطر المنطق على عقول المفكِّرين وعلماء النحو، فأقحموا مصطلحاته في تعليلاتهم وسوَّدوا منهجه على دراساتهم، وهذا واضحٌ عند الرُّمَّاني، والسبب الرئيس في ذلك أنَّه من رؤوس المعتزلة، يقول أبو البركات الأنباريُّ: **«وكان يمزج كلامه بالمنطق، حتى قال أبو علي الفارسي: إنْ كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرُّمَّاني فليس معنا شيء منه، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء» (الأنباري، نزهة الألباء: 234)**. غير أنَّ الدكتور عبد الرَّحمن الحاج صالح يؤكد على أنَّ الرُّمانيّ لا يستعملُ إلَّا القليلَ من المصطلحات المنطقيَّة (الحاج صالح: 77)، كاستعماله مصطلحَيْ الموضوع والمحمول اللَّذين يكوِّنان الجملة، فقد عرَّفها بقوله: **«الجملةُ هي المبنيَّة من موضوعٍ ومحمولٍ للفائدة» (الرماني: 68)**، ويمكن أنْ نقولَ: إنَّ الأثرَ هنا لا يتعدَّى استعمالَ بعضِ كلمات المنطق، ولمَّا يدخلْ في عمق المادَّة النَّحويَّة.

ب- الفقه وأصوله وعلم الكلام والجدل:

يعدُّ العامل الديني العاملَ الأول الذي أسهمَ في ظهور النحو العربي، فأكثرُ كتب التراجم والطبقات تعزو أوَّلية نشوء علم النحو ووضعه إلى أبي الأسود الدؤلي، **الذي هرع إلى وضع ضوابطَ وقوانينَ تعصمُ اللسانَ من الزلل والخطأ في قراءة النص القرآني (ابن النديم: 65، وينظر المبارك، النحو العربي: 7 ومابعدها)**؛ لذا كان النحو العربي خادمًا له ومعينًا على فهمه وتَوَضُّحِ مقاصده. وقد سبقت علوم الدين علمَ النحو في خدمة القرآن العظيم، فكان علم الحديث والتفسير والفقه وغيرها، فالمتتبِّع لتاريخ هذه العلوم يجد أنَّها استوت على سوقها قبل ظهور كتاب سيبويه، فالفقه مثلًا كان قد نضجَ في القرن الثاني للهجرة، وصارت له مدارسُ وأئمةٌ وأعلام، بل أرسى الإمام الشافعي أسسَ أصول الفقه النظرية في كتابه (الرسالة)، في حين أنَّنا لا نجد من ألَّفَ في أصول النحو النظري قبل ابن جني. يقول الدكتور جاسم الزبيدي: «**الأصول الفقهية اكتملت قبل النحو بزمن ليس باليسير، فأصول الفقه أصبح علمًا متكاملًا في أوائل القرن الثالث للهجرة، في الوقت الذي ظلَّت فيه أبحاث علم أصول النحو متناثرة في كتبه» (الزبيدي، سعيد جاسم: 15)**.

وقد اقترضَ النحو العربي من الفقه وأصوله الكثير من القوانين والعلل، فكانت طريقة الفقهاء ومنهجهم في البحث النظري هديًا ونبراسًا للنحويين، يقول ابن جني: « **وكذلك كتب محمد بن الحسن رحمه الله، إنما ينتزع أصحابنا منها العلل؛ لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه, فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق. ولا تجد له علة في شيء من كلامه مستوفاة محررة، وهذا معروف من هذا الحديث عند الجماعة غير منكور» (ابن جني: 163/1)**. على أنَّ المحقق ذهب في قول ابن جني: (أصحابنا) إلى أنهم الحنفية، وليسوا النحويين، وسبب ذلك أنَّ مذهبَ ابن جني الفقهيَّ هو المذهب الحنفي.

وليس المقام مقامَ تأريخ لهذه العلوم وأيها أسبق – كما ذكر الدكتور مازن المبارك (المبارك، النحو العربي: 80)– بل الهدف هو الإشارة إلى أثر الفقه وأصوله وعلم الكلام والجدل في النحو العربي. على أنَّ أسبقية الفقه وأصوله جعلت منه منهلًا للنحويين، فهم – أعني النحويين – يسيرون في بناء قواعدهم على منهج الفقهاء؛ إذ دُوِّنَ الفقه وأصوله والحديث الشريف أولًا، ثم جاء النحو يتقدم رويدًا رويدًا، وبدأ النحويون يحتذون أصول الفقه في أصولهم (الأفغاني: 101)، كما نصَّ ابن جني في قوله آنف الذكر. وبقي أثر هذا المنهج ساريًا حتى عصر أبي البركات الأنباري، وصولاً إلى جلال الدين السيوطي، يدلُّنا على ذلك صنيعُ أبي البركات في كتابه الإنصاف، يقول: «**وبعدُ؛ فإن جماعة من الفقهاء المتأدّبين، والأدباء المتفقِّهين، المشتغلين عليَّ بعلم العربية، بالمدرسة النِّظامية – عَمَرَ الله مبانيها، ورحم الله بانيها، سألوني أنْ ألخص لهم كتابًا لطيفًا، يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة» (الأنباري، الإنصاف: 5)**. وكذلك السيوطي الذي نصَّ على أنَّ أصول النحو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه إلى الفقه (السيوطي، الاقتراح: 14–15). وهذا إنْ دلَّ على شيء إنما يدلُّ على قوة أثر الفقه وأصوله في النحو وأصوله التي بُنيَت على منهج الفقهاء.

وهذا ما أيَّده الأستاذ سعيد الأفغاني بقوله: «**ثم حاكَوا الفقهاء أخيرًا في وضعهم للنحو أصولًا تشبه أصول الفقه، وتكلموا في الاجتهاد فيه كما تكلمَ الفقهاء، وكان لهم طرازهم في بناء القواعد على السماع والقياس والإجماع، كما بنى الفقهاء أحكامهم على السماع والقياس والإجماع، وذلك أثرٌ واضح من آثار العلوم الدينية في علوم اللغة» (الأفغاني: 104–105)**.

وأمَّا تأثُّر العلَّة النحويَّة بعلم الفقه وأصوله فالتأثُّر هنا طبيعيٌّ وواضحٌ وجليٌّ؛ إذ إنَّ علم النحو وعلم الفقه وأصوله ذوا غايةٍ واحدة وهدف مشترك هو فَهْم النصِّ القرآنيّ.

ولا يمكن إنكار الأثر الكبير لعلوم الشريعة في علوم اللغة، إذ يقول السيوطي: **«وأصول اللغة محمولةٌ على أصول الشريعة»** (السيوطي، الاقتراح: 172)، وقد ظهر التداخل الشديد بين علوم العربية وعلوم الشريعة وكان مختلطًا إلى زمنٍ بعيد، بل كان القياس في النحو نظير الاجتهاد في الفقه، وكلاهما – أعني النحو والفقه – ينقض القياس أو الاجتهاد إذا وُجدَ نصٌّ يخالفه، فالنصُّ مقدَّم عند جميع هذه العلوم، ومثال ذلك قول ابن جنّي: **«إذا أدَّاكَ القياسُ إلى شيءٍ ما سمعتَ العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدعْ ما كنت عليه» (ابن جني: 125/1).**

وكذلك الأخذ بالنص أوّلًا أصلٌ من أصول الفقه، ومنهجُ العِلْمَيْن متشابهٌ إلى حدٍّ بعيد، من حيثُ العناية بالروايةِ والسَّند والسماع والقياس والإجماع ووضع الأصول، والعناية بالعلَّة والعامل. فقد تشابهت أدلة النحو وأدلة أصول الفقه، فهي عند ابن جني: السماع والإجماع والقياس، وعند أبي البركات الأنباري النقل والقياس واستصحاب الحال، وجمع السيوطي بين هذه الأدلة وعدَّها: سماعًا وقياسًا وإجماعًا واستصحاب حال (السيوطي، الاقتراح: 26). وهي عند الأصوليين: القرآن والسنة والإجماع والقياس (الشافعي: 34). وكذلك ما يتعلق بالمصطلح كالنسخ والتعليق والعلَّة، فكلها مستعملة عند الفقهاء والنحويين.

فلا نكاد نغلو إذا قلنا: إنَّ النحو قد اختلط اختلاطًا ظاهرًا بالعلوم الإسلامية منذ أنْ اشتدَّ عوده واستقام فتأثر بها، بخاصة بالفقه وأصوله، فكان إنْ اتكأ عليهما اقترض منهما تعريفًا أو مصطلحًا أو منهجًا أو عنوانًا لمبحث أو كتاب. مثال ذلك ما فعله أبو البركات الأنباري حينما صنَّف كتابه الإنصاف، فصنَّفه على طريقة الفقهاء، وكما نصَّ على أنّ القياس قياس علة وقياس شبه وقياس طرد، وهذه تقسيمات الأصوليين. وككتاب الأشباه والنظائر للسيوطي، الذي أخذ اسمه من كتاب ابن نجيم الفقيه الحنفي. (الزبيدي، سعيد جاسم: 11).

وهكذا كان النحو منذ نشأته الأولى متأثِّرًا بالفقه وغيره من العلوم الشرعيَّة ومؤثِّرًا فيها، ولا بدَّ من أنْ نضع في الحسبان أنَّ النحو العربي تهيَّأ له رجلان عظيمان هما الخليل بن أحمد وسيبويه؛ إذ **«يرجع إليهما الفضلُ في ترسيخ مظاهر العلم النحوي، فقد تمثَّلا الدَّرس الفقهي والدَّرس الكلامي والأساليب القياسية، ونقلا ذلك كلَّه إلى دراسة التركيب اللغوي ورسَّخاه على مدى العصور الإسلامية، وفتحا الباب أمام عباقرة اللغويين؛ ليطوِّروا الصلة بين النحو والعلوم الأخرى كما فعل ابن جني وأبو البركات الأنباري» (أصول النحو العربي: 89)**، ولكنَّ هؤلاء العلماء أنفسَهم فَرَّقُوا بين علل النحويين وعلل الفقهاء، فالأولى علل توافق الطبع العربي مع أنها مستنبطة بالفكر والاستدلال الذهني، وهي تنسجم والاستعمالَ اللغوي العربي، لكنها غير موجبة، على عكس العلة الفقهية التي

تعتمد على النص المقدس وحسب، وهي موجبة متى ثبتت. بل جعل ابن جني علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين لا علل الفقهاء، فقال: «**اعلم أن علل النحويين –وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين– أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين. وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس وليس كذلك حديث علل الفقه. وذلك أنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام ووجوه الحكمة فيها خفية عنا غير بادية الصفحة لنا؛ ألا ترى أن ترتيب مناسك الحج وفرائض الطهور والصلاة والطلاق وغير ذلك إنما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله، ولا تعرف علة جعل الصلوات في اليوم والليلة خمسًا دون غيرها من العدد، ولا يعلم أيضًا حال الحكمة والمصلحة في عدد الركعات، ولا في اختلاف ما فيها من التسبيح والتلاوات، إلى غير ذلك مما يطول ذكره ولا تحلى النفس بمعرفة السبب الذي كان له ومن أجله، وليس كذلك علل النحويين. وسأذكر طرفًا من ذلك لتصح الحال به..**» **(ابن جني: 48/1)**.

ولعلَّ السِّيرافيَّ أكبرُ مثالٍ على العالِم الذي جمع بين النحو والفقه والكلام (المبارك، النحو العربي: 82)، وكان على مذهب أبي حنيفة في الفقه، وهو معتزلي (الزبيدي، أبو بكر: 119)، والاعتزال منهج يستند إلى تحكيم العقل مع المحافظة على الدين، وهو منهج البحث والتجربة والاستدلال العقلي والشك والقياس، وكان للمعتزلة أثر كبير في القياس، ولا سيما أنَّ رأس القياس في القرن الرابع الهجري أبو علي الفارسي وابن جني، اللذان كانا من المعتزلة أيضًا (الأفغاني: 103–104).

على أنَّ بعضهم يذهب إلى أنّ نشأة العلّة تعود إلى تأثر النَّحو بعلم الكلام؛ لأن تأثير هذا العلم في النَّحو قد بدأ « **في زمن مبكر يعود إلى أواخر القرن الأوَّل الهجري وأوائل القرن الثَّاني الهجري، وهي الفترة التي ظهرت فيها الفلسفة الكلامية ظهورًا واضحًا**» **(المخزومي: 41)**.

ولعل هذا ما أراده ابن جني من قوله آنف الذكر: « **اعلم أن علل النحويين –وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين– أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقِّهين...**» (ابن جني: 48).

<u>المبحث الثالث: اتجاهات التعليل النحوي في القرن الرابع الهجري:</u>

سلك النحويون في القرن الرابع الهجري مسلكًا مختلفًا عمَّن سبقوهم، فقد كان جلُّ اهتمام النحويين في هذا القرن بالعلة لا بالحكم النحوي، يقول الدكتور مازن المبارك: «**فبعد أن رأينا التعليل يُلقى به موجزًا بعقب الحكم النحوي رأيناه ينفرد بالتأليف، وينال عناية أوفر ويستنفذ جهدًا أكبر**

فتكثر فيه المؤلفات ويدخله الكثير من التّطور» (المبارك، النحو العربي: 94). وهذا يعود إلى امتزاج مشارب الفكر النحوي بمشارب أخرى، كالفلسفة والمنطق والفقه وعلم الكلام والجدل.

ويمكن للباحث تلمُّسُ اتجاهات التعليل في القرن الرابع الهجري من خلال آثار علمائه، كأبي القاسم الزجاجي، وأبي علي الفارسي، وأبي الحسن والرُّمَّاني، وأبي الفتح بن جني.

- **<u>أبو القاسم الزَّجَّاجيُّ:</u>**

يُعَدُّ كتاب الزَّجَّاجي (الإيضاح في علل النحو) أولَ كتابٍ يصل إلينا جامعًا بين دُفَّتيه تنظيرًا للعلة النحوية، فهو **«أشبه ببسط نظري للمنهج، بَيَّنَ فيه رأيه في بعض مسائل النحو العامة، كالحدود والعلل» (المبارك، الرماني النحوي: 27).**

وهو في هذا الكتاب يحاول أنْ يؤسس لاتجاه جديد في درس النحو والعلة فيه، وذلك من خلال الفصل بين النحو والمنطق؛ إذ وصل تأثر النحو بالمنطق الذروة، لذلك جاءت محاولة الزَّجَّاجي لتوضيح الحدود الفاصلة بينهما، وذلك من خلال المقارنة بين مسائل المنطق ومسائل النحو، ومن خلال التصريح بأنَّ هذه غير تلك. وهو في هذا كله يسلك مسلك الحِجَاج والنقاش والاستدلال وتعليل كل ما يذهب إليه.

وقد قسَّم العلل – كما هو معلوم وشائع – إلى تعليمية وقياسية وجدلية، ولعله في هذا التقسيم يوحي للقارئ بالربط بين العلة وغايتها، لذلك وجَّه عنايته للعلل التعليمية؛ إذ بها تتحقق الغاية من تعليم النحو. وبهذا يكون الزَّجَّاجي قد أوجد اتجاهًا جديدًا في البحث والنظر في الفكر النحوي، فقد حاول في هذا الكتاب أنْ ينحوَ نحو تخليص النحو من براثن الفلسفة والمنطق، ليبقى صافيًا بعيدًا عن التأثر بغيره من العلوم. يقول: **« وإنما ذكرنا هذه الألفاظ في تحديد الفلسفة ههنا وليس من أوضاع النحو؛ لأن هذه المسألة نجيب عنها من يتعاطى المنطق وينظر فيه. فلم نجد بدًّا من مخاطبتهم من حيث يعقلون، وتفهيمهم من حيث يفهمون» (الزجاجي: 47).** فهنا يحاول الزَّجَّاجي وضع حدٍّ فاصل بين النحو والمنطق ما استطاع إلى ذلك سبيلًا، وعلى الرغم من ذلك فإنَّ الزَّجَّاجي لم يستطع تخليص النحو من المنطق والفلسفة، فثقافة عصره كانت أقوى من هذا الحد الفاصل؛ إذ إنَّ **«الثقافة المنطقية كانت آنذاك مكونًا فكريًا حيًّا، وبخاصة أنَّها ذات صلة وثيقة بأمر اللغة التي كانت مناطَ اهتمام الفكر العربي. ومن ثمَّ فإن مثل هذه المحاولات في التفرقة لم تستطع أن تبني لنفسها منهجًا مستقلًا تمام الاستقلال عن المنطق اليوناني، ولذلك فإنها كانت تقاوم أوضاع المنطق في موضع، وتأخذ بها في موضع آخر»** (محسَّب: 57).

لذا لم يُكتب التوفيق لهذا الاتجاه الذي خطَّه الزَّجَّاجي ، وبقي الاتجاه القديم – أعني انتشار المنطق وأساليب الجدل في الفكر النحوي – سائدًا في أوساط علماء النحو وفي مؤلفاتهم.

ومع أنَّ محاولة الزَّجَّاجي في ذلك كانت هدفًا عنده لكنَّه لم يستطع هو نفسه الخلاصَ والإفلات من طريقة النظر الفلسفي، يدلنا على ذلك عنايته بالعلة الجدلية، فهو يذكر أكثر من علة للحكم الواحد، كذكره خمس علل لخفة الاسم وثقل الفعل، فينقل ويسرد عن البصريين أنَّ الأسماء أشدُّ تمكنًا من الأفعال، فيستغني بعضها ببعض عن الأفعال. كما ينقل عن غيرهم أنَّ الاسم أخف؛ لأنَّه لا يدل إلَّا على المسمى الذي تحته، أما الفعل فأثقل؛ لدلالته على الفاعل والمفعول والمفعولَين والثلاثة والمصدر والظرفين من الزمان والمكان، والحال وما أشبه ذلك. وينقل عن الكوفيين علة أخرى هي أنَّ الاسم يستتر في الفعل، أما الفعل فلا يستتر في الاسم. كما نقل عن ثعلب أن الأسماء جوامد لا تتصرف، والأفعال تتصرف فهي أثقل (الزجاجي: 100–101).

وكذكره أربع علل لامتناع الأسماء من الجزم (الزجاجي: 100–101). وهو في هذا يسلك طريق علماء عصره في التوسع في العلل وافتراضها والجدل فيها.

كما يدلنا على ذلك أيضًا تأثره ببعض ألفاظ المناطقة، وذلك كقوله: **«أما الحروف التي هي أبعاض الكلم، فالبعض منسوب إلى ما هو أكثر منه، كما أنَّ الكل منسوب إلى ما هو أصغر منه»** (الزجاجي: 54. وينظر المبارك، النحو العربي: 111).

إذن؛ حاول الزَّجَّاجي أن يَخُطَّ للنحو طريقًا مخالفًا لما كان منتشرًا في عصره، فحَرَصَ على صفاء الأسلوب النحوي ومجانبة غيره من أساليب العلوم الأخرى، وحاول تصنيف العلل وتقسيمها، وهي محاولة محمودة في ميدان التنظير للعلة النحوية، غير أنَّ سطوة المنطق كانت أقوى وأكثر انتشارًا وتأثيرًا في العلوم الإسلامية والعربية، وبخاصة النحو؛ لذلك كان الزَّجَّاجي كغيره من علماء عصره غير متحرر من قيود المنطق، أو قل: غير متحرر من ثقافة عصره التي كان قوامها المنطق والجدل وعلم الكلام. على أنَّ الزجاجي استطاع تطبيق اتجاهه في دراسة النحو وتخليصه من المنطق، وذلك في كتابه الجمل. ولعل مردَّ ذلك إلى أنَّ كتاب الجمل كتاب تعليميٌّ صنَّفه صاحبه للناشئة والمبتدئين. (المبارك، النحو العربي: 106)

- **<u>أبو علي الفارسي:</u>**

يمثل أبو علي اتجاهًا خاصًا في دراسة النحو ونقده وتعليل أحكامه، يقوم على وَلَعِ أبي علي بالقياس والتعليل كغيره من النحويين المعتزلة،لكن وعنايته بهما كانت عناية خاصة، وهذا ما دفعه لِأَنْ يقول: **« أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس» (ابن جني:**

88/2). وقد أعانه على ذلك سعة ذهنه ودقة عقله وخاطره القادح، الذي أسهم في قدرته على انتزاع العلل الخفية بعيدة الغور، ولعل هذا ما جعل تلميذه ابن جني يقول عنه: «**أحسبُ أنَّ أبا عليٍّ قد خطر له، وانتزع من علل هذا الفن ثلث ما وقع لجميع أصحابنا» (ابن جني: 208/2)**.

والقياس وتعليل مسائله عند أبي علي هو الأداة التي يُثبت من خلالها اطراد أحكام النحو عامَّة؛ لذلك يمكن القول: إنَّه «**جمع بين النضج والعمق من جهة، ومنطقية المنهج من جهة ثانية» (المبارك، الرماني النحوي: 48)**.

غير أنَّ التعليل في فكر أبي علي يقوم على التأثر بالمنطق والأسلوب الفلسفي والمحاكمات العقلية، فالناظر في تراثه يجده قائمًا على التأثر بالثقافة المنطقية في الحدود والتقسيم وطريقة التمثيل والتعليل، بل كان يحاكي ألفاظهم كالنوع والجنس والشيوع والقياس والحمل والدلالة والاختصاص (شلبي: 1 / 216، 2 / 611). على أنَّه هاجم المنطق والفلسفة ورفضَهما، يدلنا على هجومه على المنطق ورفضه له ما قاله بحق الرُّمَّاني في معالجة أحكام النحو، يقول: « **إنْ كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرماني فليس معنا شيء منه، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء** » (الأنباري، نزهة الألباء: 234). غير أنَّ ثقافة العصر التي انتشرت في جسد القرن الرابع الهجري كانت أقوى من أنْ يردَّها عالم أو متعلِّم.

والناظر في علل أبي علي يجدها قائمة على الغوص في النصوص والأحكام النحوية، فهو ينتزع العلة انتزاعًا، وذلك حسب ما يحضره في الحال، وهذا يعني أنَّه قد يعلل ظاهرة نحوية بأكثر من تعليل، يؤيد ذلك قوله هو في (هيهات)، قال: «**أنا أفتي مرةً بكونها اسمًا سُمي به الفعل كـ(صه) و (مه)، وأفتي مرةً أخرى بكونها ظرفًا، على قدر ما يحضرني في الحال» (ابن جني: 206/1)**.

- **<u>أبو الحسن الرماني (384):</u>**

تذكر المصادر التي ذكرت أبا الحسن الرماني أنَّه كان متأثرًا بالمنطق، وأنَّه رأسٌ من رؤوس المعتزلة في عصره (ينظر الحموي: 1826/4، والقفطي: 294/2، والسيوطي، بغية الوعاة: 180/2). وأنَّه كان يمزج النحو بالمنطق، وأول من ذَمَّ تأثُّره بالمنطق أبو علي الفارسي؛ إذ يقول فيه: « **إنْ كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرُّمَّاني فليس معنا شيء منه، وإنْ كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء» (الأنباري، نزهة الألباء: 234، والحموي: 1826/4)**. والناظر في هذه المقولة قد يظن أنَّ دوافع أبي عليٍّ لقوله هذا الحسدُ والمنافسةُ ومباغضةُ الأقران، أو أنَّ الرُّمَّاني يمزج النحو بالمنطق. غير أنَّنا إذا حاولنا قراءة التراث النحوي الذي خلَّفه أبو الحسن الرُّمَّاني سنجد

أنَّ ما ذهب إليه أبو علي ليس من قبيل مباغضة الأقران وتحاسدهم، ولا من قبيل مزجه للنحو بالمنطق، فالسِّيرافيُّ والفارسيُّ وغيرهما من علماء النحو في القرن الرابع الهجري كانوا يتكئون على المنطق في حجاجهم ودرسهم النحوي. وهذا يعني أنَّ هناك سببًا خفيًّا دفعَ أبا عليٍّ لقوله آنف الذكر.

وقد أوضح الدكتور عبد الفتاح شلبي دوافع هذا القول، وذهب إلى أنَّه من قبيل الانتقاص من الرُّمَّاني (شلبي: 594/2)، يتَّضح ذلك من خلال المقارنة بين بعض تعليلات الفارسي الذي يتقن تعليله ويحكم أوشاجه فلا يَدخله الاعتراض أو النقص، وبين تعليلات الرُّمَّاني الذي يقصِّرُ في تعليله ويدخله الاعتراض أو يُورَدُ عليه. فعلى سبيل المثال لا الحصر؛ يعلل الرُّمَّاني سبب كسر الباء الجارة، فكسرُها عنده من أجل أنْ تكون حركتها كحركة معمولها (الرماني، معاني الحروف: 36)، وعَلَّلَ فتح الكاف لأنها كالحروف الأحادية، وذلك لأنَّ الفتحَ أخفُّ الحركات فاختير للكاف أخف الحركات (الرماني، معاني الحروف: 50). لكنَّ الاضطراب والاعتراض يدخل قوله من قبيل أنَّ اللام الجازمة مكسورة مع أنَّ معمولها مجزوم وحركته حركة جزم، كما أنَّ لام التعليل تُكْسَر مع أنَّ معمولَها منصوبٌ وحركته حركة نصب. وهذا يعني أنَّ الرماني لا يُحْكِمُ تعليله، بل يَدْخُلُهُ الاضطراب والبعد عن الشمول (شلبي: 594/2).

فالخلاف بين أبي علي والرماني قائمٌ على الاتجاه الذي يسلكه كلا الرجلين، فأبو علي يسلك طريق الشمول والاستقصاء، والرماني يسلك طريق الفلسفة والبعد عن الشمول في تفسير الظواهر النحوية.

ولعلَّ ما نقله أبو حيان التوحيدي عن أبي الحسن البديهي يؤيد ما ذهب إليه أبو علي، يقول البديهي: **« ما رأيت – على سنيِّي وتجوالي وحسن إنصافي لمن صبغ يده بالأدب – أحدًا أعرى من الفضائل كلها ولا أشد ادعاء لها من صاحب الحدود، فإني مع وزني له، ونظري إليه، واستكثاري منه في عنفوان شبيبتي، لم أقطع على كفره حتى راجعت العلماء في أمره، فقال المتكلمون: ليس فنُّه من الكلام فنَّنا،وقال النحويون: ليس شأنُه في النحو شأنَنا، وقال المنطقيون: ليس ما يزعم أنه منطقٌ منطقًا عندنا؛ وقد خفي مع ذلك أمره على عامة من ترى» (التوحيدي: 145/1).**

وهذا يعني أنَّ الرماني لم يكن في دراسته للنحو يشبه أحدًا من علماء عصره، بل لم يوافق علماء المنطق أو الكلام على طريقته هذه.

وقد نهجَ الرماني في شرح كتاب سيبويه الجدل المنطقي، الذي يقوم على تسمية الباب النحوي المراد شرحه، ثم الغرض من هذا الباب، ثم مسائله. وذلك يكون من خلال طرح أسئلة حول المسائل

النحوية، ثم الإجابة عن هذه الأسئلة، وهذه الطريقة تمتد من أول الشرح حتى منتهاه. فهو يحاول تقليد المناطقة في تقسيماتهم وتعليلاتهم، وهذا نتيجة من نتائج ثقافته الواسعة التي اتَّسم بها، والتي كانت سائدة في زمنه؛ لذا حاول أنْ يستثمرها ويفيد منها في دراسة النحو ومسائله.

- **أبو الفتح بن جني (392هـ):**

يمثل ابن جني أعلى مراتب الصنعة النحوية في عصره، فهو تلميذ أبي عليٍّ واضع أسس القياس ومرسي دعائمه، وهو فيلسوف العربية، الذي استطاع تقديم العربية بحُلَّة قشيبة فريدة، وأحد أئمتها الكبار في عصورها السالفة، غير أنه في التصريف خاصة عَلَمُه الفرد، ولا نظير له فيه؛ إحاطةً وإحكامًا وفقهًا، وله أسلوب في النظر واستنباط المسائل والوجوه عجيبٌ في بابه، وعبارةٌ عجيبةٌ أيضًا، لا تكاد تلتبس بعبارة أحد – سوى شيخه الفارسي – لا من أصحاب العربية العلماء، ولا من المصنفين الأدباء، وهو في هذين جميعًا – نهجُه في استنباطِه وتأويلُه، وعبارتُه عن نفسه وفكره – نسيجُ وَحْدِهِ وعصره، لذلك وصفه الأستاذ سعيد الأفغاني بأنَّه «**ذروة القياس، وفلسفته، وأنَّه أعلى علماء العربية كعبًا في جميع عصورها، وأغوصهم عامة على أسرار العربية، وأنجحهم اهتداءً إلى النظريات العامة**» **(الأفغاني: 91)**.

وقد تكامل الحديث عن العلل النحوية والصرفية على يدي أبي الفتح، وهو في ذلك يتهدَّى من خلال توجيه شيخه أبي علي، وهو لا يقتصر على ذكر العلل، بل يتجاوز ذلك إلى مناقشتها والغوص فيها وتقليب وجوه النظر فيما أُثِرَ من قول العرب؛ ليظهر حكمتهم وسلامة طباعهم **(الياس: 64)**.

وكلام ابن جني على العلة النحوية في كتابه العظيم الخصائص في أكثر من باب، أشهرها:

باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية (ابن جني: 48/1)، وباب في تخصيص العلل(ابن جني: 144/1)، وباب تعارض العلل (ابن جني: 166/1)، وباب في أنَّ العلة إذا لم تتعدد لم تصحَّ (ابن جني: 169/1)، وباب في العلة وعلة العلة (ابن جني: 173/1)، وباب في حكم المعلول بعلتين (ابن جني: 174/1)، وباب في إدراج العلة واختصارها (ابن جني: 181/1)، وباب في دور الاعتلال (ابن جني: 183/1)، وباب في الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلل (ابن جني: 184/1).

وكان جلُّ همِّه في هذه الأبواب وغيرها غاية واحدة، هي أنَّ العرب أرادوا من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها، يقول: « **اعلم أنَّ هذا موضعٌ في تثبيته وتمكينه منفعة ظاهرة وللنفس به مُسْكَة وعِصمة؛ لأنَّ فيه تصحيحَ ما ندَّعيه على العرب: من أنَّها أرادتْ كذا لكذا**

وفعلتْ كذا لكذا. وهو أحزمُ لها وأجمل بها، وأدلُّ على الحكمة المنسوبة إليها، من أنْ تكون تكلَّفت ما تكلفته: من استمرارها على وتيرة واحدة وتقرّيها منهجًا واحدًا، تراعيه وتلاحظه وتتحمل لذلك مشاقَّه وكلفه وتعتذر من تقصيرٍ إنْ جرى وقتًا منها في شيء منه» (ابن جني: 1/237–238).

فابن جني يثبتُ حكمة العرب في لغتهم، ومراده أنْ يردَّ على من ردَّ علل النحو أو ضعَّفها، لذلك عقدَ فصلًا ردَّ فيه على من اعتقد فساد علل النحويين (ابن جني: 1/184). وهو يدلِّل ويُلْمِحُ في كل موضع يسنح له على أنَّ معرفة هذه العلل قائمة على الحسِّ والشعور، وتستند إلى الذوق والفطرة من غير احتياج إلى دليل أو استدلال. يقول: « **ولستَ تجدُ شيئًا مما علَّل به القومُ وجوهَ الإعراب إلَّا والنفسُ تقبله والحسُّ منطوٍ على الاعتراف به، ... فجميع علل النحو إذن مواطئة للطباع»** (ابن جني: 1/151). وهو في ذلك يوضح «**دقة الطبع، وخفة اللسان، وسلامة الذوق، ورهافة الحس» (المبارك، النحو العربي: 122).**

وتقسيم العلل عند ابن جني يختلف عن تقسيم ابن السراج أو الزجاجي، فقد جعلها ابن السراج على ضربين: ضرب هو العلة، وضرب هو علة العلة، يقول: «**واعتلالاتُ النحويين على ضربين: ضربٍ منها هو المؤدِّي إلى كلام العرب، كقولنا: كلُّ فاعل مرفوع، وضربٍ آخرَ يسمى علةَ العلة، مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعًا والمفعول به منصوبًا، ولمَ إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحًا قُلبتا ألفًا» (ابن السراج: 1/35).**

وجعلها الزجاجي ثلاثة أقسام: تعليمية وقياسية وجدلية نظرية (الزجاجي: 64).

أما ابن جني فيعتمد في تقسيمه على سلامة الحس والشعور، يقول: «**إنَّ علل النحويين على ضربين: أحدهما: واجب لا بدَّ منه؛ لأن النَّفْس لا تطيق في معناه غيره. والآخر: ما يمكن تحمُّله إلَّا أنَّه على تَجَشُّمٍ واستكراهٍ له»** (ابن جني: 1/89). على أنَّه ذكر للعلة تقسيمًا آخر، يتصل بعملها، وهي علة موجبة وعلة مُجَوِّزة، يقول: « **اعلم أنَّ أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها، كنصب الفضلة أو ما شابهَ في اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ والخبر والفاعل, وجر المضاف إليه, وغير ذلك. فعللُ هذه الداعيةُ إليها موجبةٌ لها, غير مقتصَرٍ بها على تجويزها؛ وعلى هذا مقاد كلام العرب.**

وضربٌ آخرُ يسمى علةً, وإنما هو في الحقيقة سبب يُجَوِّزُ ولا يُوجب. من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة هي علة الجواز لا علة الوجوب، ألا ترى أنه ليس في الدنيا أمرٌ يوجب الإمالة لا بدَّ منها، وأنَّ كلَّ مُمَالٍ لعلة من تلك الأسباب الستة لك أن تترك إمالته مع وجودها فيه. فهذه إذن علة الجواز لا علة الوجوب» (ابن جني: 1/164، وينظر ابن يعيش: 5/189–190).

وبهذا نجد أنَّ ابن جني ارتقى بالعلة النحوية والبحث فيها إلى أعلى مراتبها، وذلك من خلال الغوص في نصوص اللغة وسبر أغوارها وكشف أسرارها واستنباط ما وراءها، والبحث عن حكمة العرب فيما قالته، فأقام صرحًا عظيمًا في كتابه الخصائص؛ يهدف إلى اكتشاف نظام اللغة والأصول التي قام عليها النحو العربي بصورة متناسقة متكاملة.

هذه أبرز الاتجاهات التي حكمت النحو العربي في القرن الرابع الهجري، قرنِ ازدهار العلوم العربية والإسلامية وتأثرها بالمنطق الذي كان جزءًا من التفكير النحوي آنذاك. فمنها ما كان يتَّجه نحو تخليص النحو العربي من أثر المنطق، وهذا ما حاول فعله الزجاجي.

ومنها ما كان يتَّجه نحو بناء صرح كبير للنحو يقوم على استقراء كلام العرب ونظمه ضمن أسس وأصول مطردة، وهو ما سار عليه أبو علي الفارسي، ومن بعده تلميذه ابن جني، الذي جعل اللغة مبنية على قانون الحسِّ والشعور، والجنوح إلى الخفَّة أو ما يسمى قانونَ الاقتصاد اللغوي.

ومنها ما تجده ينحو نحوَ الفلسفة والمنطق والجدل، وهذا ما كان عليه أبو الحسن الرُّمَّاني؛ إذ ابتعد بالنحو عن روحه وأصالته، فغدا ما يقوله أشبهَ بقول المناطقة.

الخاتمة:

يلحظ الدارسَ لظاهرةِ التَّعليلِ في مراحل تطور الدرس النَّحويّ بوضوحٍ ما لشرح السيرافي من أهمية بالغةٍ، إذ يمثل مصدرًا أساسيًا من مصادر دراسة العلَّة النَّحوية عند النُّحاة، ويمكن إجمالُ النتائج التي جاء بها البحث بالأمور الآتية:

1. عُنِيَ النحويون بالعلة في تصانيفهم، حتى باتت عندهم رديفًا للحكم النحوي، حاضرةً مع كلِّ حكمٍ نحويٍّ.

2. كانت العلة لصيقةً بالحكم النحوي منذ ظهور كتاب سيبويه، وأخذت تتَّسع شيئًا فشيئًا، وازداد الاهتمام بها، فانشغل النحاة بها أكثرَ من انشغالهم بالنحو نفسه.

3. لم تكن العلل في نشأتها نتاج التفكير النحوي الصِّرف؛ بل يُسأل عنها وتُستقصى أسبابها؛ لتكون مقتبَسة من أسلوب الفكر الفلسفي وطريقته، وهذا يعني أنَّ النحوَ تأثَّرَ بالفلسفة والمنطق منذ عصرٍ مبكِّرٍ عن طريق المتكلمين وعلماء الجدل.

4. لا نجد في تعليلات النحويين في منتصف القرن الثاني الهجري الجدل والفرضيات والتخيُّل، بل هي أقربُ إلى الجزم والتقرير، قائمةً على الاستدلال بشيء من كلام العرب لتوضيحها، ومعظمها يدور حول العامل أو المعنى الذي توخَّاه الشاعر.

5. للتَّعليلُ النَّحويُّ في القرن الثَّالث الهجري منحًى آخرَ، فقد تطوَّر تطوُّرًا ملحوظًا؛ فظهرت محاولاتٌ لوضع أُطُرٍ منهجيَّةٍ نظريَّةٍ لجوانبَ من العلَّةِ النَّحويَّة؛ لذا ألَّف النَّحويُّون القدامى كتبًا في العلَّة النَّحويَّة.

6. تشير المصادر إلى أنَّ من النحاة العرب مَنْ عرف المنطق ودرسَه على أيدي أساتذته في بغداد.

7. بعد انقضاء القرن الرابع الهجري سيطر المنطق على عقول المفكِّرين وعلماء النحو، فأقحموا مصطلحاته في تعليلاتهم وسوَّدوا منهجه على دراساتهم، وهذا واضحٌ عند الرُّمَّاني.

8. يعدُّ العامل الديني العاملَ الأول الذي أسهمَ في ظهور النحو العربي، فأكثرُ كتب التراجم والطبقات تعزو أوَّلية نشوء علم النحو ووضعه إلى أبي الأسود الدؤلي.

9. اقترضَ النحو العربي من الفقه وأصوله الكثير من القوانين والعلل، فكانت طريقة الفقهاء ومنهجهم في البحث النظري هديًا ونبراسًا للنحويين.

10. تأثر النحو منذ نشأته الأولى بالفقه وغيره من العلوم الشرعيَّة ومؤثِّرًا فيها.

11. مسلك النحويين في القرن الرابع الهجري مسلكٌ مختلفٌ عمَّن سبقوهم، فجلُّ اهتمام النحويين في هذا القرن بالعلة لا بالحكم النحوي.

12. لم يتحرر الزَّجَّاجي كغيره من علماء عصره من قيود المنطق، فهو جزءٌ من ثقافة عصره التي كان قوامها المنطق والجدل وعلم الكلام.

13. لأبي عليٍّ الفارسي اتجاهٌ خاصٌّ في دراسة النحو ونقده وتعليل أحكامه، يقوم هذا الاتجاه على وَلَعِ أبي علي بالقياس والتعليل وعنايته بهما عناية خاصة.

14. نهجَ الرماني في شرح كتاب سيبويه الجدل المنطقي، فهو يذكر تسمية الباب النحوي المراد شرحه، ثم الغرض من هذا الباب، ثم مسائله. وذلك يكون من خلال طرح أسئلة حول المسائل النحوية، ثم الإجابة عن هذه الأسئلة.

15. يمثل ابن جني أعلى مراتب الصنعة النحوية في عصره، فقد ارتقى بالعلة النحوية والبحث فيها إلى أعلى مراتبها، وذلك من خلال الغوص في نصوص اللغة وسبر أغوارها وكشف أسرارها واستنباط ما وراءها، والبحث عن حكمة العرب فيما قالته، فأقام صرحًا عظيمًا في كتابه الخصائص؛ يهدف إلى اكتشاف نظام اللغة والأصول التي قام عليها النحو العربي بصورة متناسقة متكاملة.

ثبت المصادر والمراجع

الأفغاني، سعيد، في أصول النحو ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، دمشق ، 1994.

الأنباري، أبو البركات (ت577هـ)، الإغراب في جدل الإعراب ومعه لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغانيّ ، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، 1957م.

الأنباري، أبو البركات (ت577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، د. ت.

الأنباري، أبو البركات (ت577هـ)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الطبعة الثالثة، الزرقاء – الأردن، 1985م.

الأنصاري، ابن هشام (ت761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق: الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الطبعة الأولى ، الكويت، 2002م.

التوحيدي، أبو حيان (ت نحو 400هـ) ، البصائر والذخائر، تحقيق: الدكتورة وداد القاضي ، دار صادر ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 1988م.

الجمحي، ابن سلَّام (ت231هـ)، طبقات فحول الشعراء، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، دار المدني، الطبعة الثانية، جُدَّة، السعودية، 1974م.

ابن جنّي (ت392هـ)، الخصائص ، تحقيق: محمد علي النجار، طبعة دار الكتب المصرية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 1952م.

الحاج صالح، عبد الرحمن، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، سنة 2012م.

الحديثي، خديجة (ت2018م)، المدارس النحوية ، دار الأمل، الطبعة الثالثة ، إربد – الأردن ، 2001م.

الحلواني، محمد خير، أصول النحو العربي، الناشر: الأطلسي ، الطبعة الثانية ، الرباط، 1983م.

الحموي، ياقوت (ت 626هـ)، معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ، بيروت، 1993م.

الدرويش، محمود جاسم، العلَّة النَّحوية تأريخ وتطوّر حتى نهاية القرن السادس الهجري ، الجامعة المستنصرية ، الطبعة الأولى ، بغداد ، 2002م.

الراجحي، عبده، النحو العربي والدَّرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، سنة 1979م.

الراجحي، عبده، دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية – بيروت ، 1980م.

الرُّمَّاني، علي بن عيسى (ت384هـ)، رسالة الحدود ، تحقيق: الدكتور إبراهيم السامرائي ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ، عمَّان، د.ت.

الرُّمَّاني، علي بن عيسى (ت384هـ)، معاني الحروف ، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح شلبي ، دار الشروق ، الطبعة الثانية ، جُدَّة ، 1981م.

الزُّبيدي، أبو بكر (ت379هـ)، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الثانية، القاهرة، 1973م.

الزبيدي، سعيد جاسم، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره ، دار الشروق، الطبعة الأولى ، 1997م.

الزجاجي، أبو القاسم (ت337هـ)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: الدكتور مازن المبارك ، دار النفائس ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، 1979م.

ابن السراج، أبو بكر (ت 316هـ) ، الأصول في النحو ، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، 1996م.

السيوطي، جلال الدّين (ت911هـ)، الاقتراح في علم أُصول النحو، تحقيق: الدكتور محمود فجال، دار القلم ، الطبعة الأولى ، دمشق، 1989م. (واسمه الإصباح في شرح الاقتراح).

السيوطي، جلال الدّين (ت911هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، الكتبة العصرية ، د. ط ، د. ت. وهي مصورة عن نشرة دار الفكر ، الطبعة الثانية ، 1979م.

الشافعي، محمد بن إدريس (ت204هـ)، الرسالة، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبة الحلبي ، مصر ، 1940م.

شلبي، عبد الفتاح، أبو علي الفارسي وأثره في القراءات والنحو ، دار المطبوعات الحديثة ، جُدَّة ، الطبعة الثالثة ، 1989م.

ضيف، شوقي ،المدارس النحوية ، دار المعارف ، الطبعة السابعة ، 1992م.

عبابنة، جعفر نايف، مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، دار الفكر ، الطبعة الأولى ، عمَّان ، 1303هـ – 1984م.

عبد الله ، لؤي حاتم، التوجيهات النحوية التي تراجع عنها ابن مالك في شرح التسهيل، مجلة بحوث اللغات – جامعة تكريت – العراق، مج9 – ع2025/1.

العكبري، أبو البقاء (ت616هـ)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق محمد علي الجباوي، طباعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.

القفطي (ت 646هـ)، إنباه الرواة على أنباه النُّحاة، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي، القاهرة ، ودار الكتب الثقافية ، بيروت، الطبعة الأولى ، 1986م.

اللُّغوي، أبو الطيب (ت351هـ)، مراتب النحويين، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم ، مكتبة نهضة مصر، القاهرة ، 1955م.

المبارك، مازن، الرُّمَّاني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الثالثة ، 1995م.

المبارك، مازن، النحو العربي: العلّة النَّحوية نشأتها وتطورها ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة ، 1981م.

المبرد، محمد بن يزيد: المقتضب، نحقيق: محمد عبد الخالق غضيمة، وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي – القاهرة، 1994م.

محسَّب، محيي الدين، الثقافة المنطقية في الفكر النحوي – نحاة القرن الرابع الهجري نموذجاً، د. ط، د.ت

المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ، 1958م.

أبو المكارم، علي، أُصول التفكير النحويّ ، دار غريب ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 2006م.

ابن النديم (ت438هـ)، الفهرست ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ، د.ت.

الياس، منى، القياس في النحو (ت2024م)، دار الفكر، الطبعة الأولى، 1985م.

ابن يعيش الحلبي، يعيش بن علي (ت643هـ) ،شرح المفصل ، تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 2001م.

- List of Sources and References
- Al-Afghani, Sa‘id. Fi Usul al-Nahw [On the Foundations of Grammar]. University Books and Publications Directorate, Damascus, 1994.
- Al-Anbari, Abu al-Barakat (d. 577 AH). Al-Ighrab fi Jadal al-I‘rab, with Luma‘ al-Adilla fi Usul al-Nahw. Edited by Sa‘id al-Afghani. Syrian University Press, Damascus, 1957.
- Al-Anbari, Abu al-Barakat (d. 577 AH). Al-Insaf fi Masa’il al-Khilaf bayna al-Nahwiyyin al-Basriyyin wa al-Kufiyyin. Edited by Muhammad Muhyi al-Din ‘Abd al-Hamid. Dar al-Fikr, n.d.
- Al-Anbari, Abu al-Barakat (d. 577 AH). Nuzhat al-Alba’ fi Tabaqat al-Adaba’. Edited by Dr. Ibrahim al-Samarra’i. Al-Manar Library, 3rd ed., Zarqa – Jordan, 1985.
- Ibn Hisham al-Ansari (d. 761 AH). Mughni al-Labib ‘an Kutub al-A‘arib. Edited by Dr. ‘Abd al-Latif Muhammad al-Khatib. National Council for Culture, Arts and Letters, 1st ed., Kuwait, 2002.
- Al-Tawhidi, Abu Hayyan (d. ca. 400 AH). Al-Basa’ir wa al-Dhakha’ir. Edited by Dr. Widad al-Qadi. Dar Sader, 1st ed., Beirut, 1988.
- Ibn Sallam al-Jumahi (d. 231 AH). Tabaqat Fuhul al-Shu‘ara’. Read and annotated by Mahmoud Muhammad Shakir. Dar al-Madani, 2nd ed., Jeddah, Saudi Arabia, 1974.
- Ibn Jinni (d. 392 AH). Al-Khasa’is. Edited by Muhammad ‘Ali al-Najjar. Egyptian Book House, 1st ed., Cairo, 1952.
- Al-Hajj Salih, ‘Abd al-Rahman. Mantiq al-‘Arab fi ‘Ulum al-Lisan [The Logic of the Arabs in the Language Sciences]. Mofam Publishing, Algeria, 2012.
- Al-Hadithi, Khadijah (d. 2018). Al-Madaris al-Nahwiyyah [The Grammatical Schools]. Dar al-Amal, 3rd ed., Irbid – Jordan, 2001.
- Al-Helwani, Muhammad Khayr. Usul al-Nahw al-‘Arabi [The Principles of Arabic Grammar]. Al-Atlasi Publishing, 2nd ed., Rabat, 1983.
- Al-Hamawi, Yaqut (d. 626 AH). *Mu‘jam al-Udaba’ = Irshad al-Arib ila Ma‘rifat al-Adib*. Edited by Ihsan ‘Abbas. Dar al-Gharb al-Islami, 1st edition, Beirut, 1993.
- Al-Darwish, Mahmoud Jasim. *Al-‘Illah al-Nahwiyyah: Tarikh wa Tatawwur hatta Nihayat al-Qarn al-Sadis al-Hijri* [Grammatical Causation: Its History and Development until the End of the Sixth Hijri Century]. Al-Mustansiriyah University, 1st edition, Baghdad, 2002.
- Al-Rajihi, ‘Abduh. *Al-Nahw al-‘Arabi wa al-Dars al-Hadith* [Arabic Grammar and Modern Linguistic Study]. Dar al-Nahda al-‘Arabiyya, Beirut, 1979.

- Al-Rajihi, ‘Abduh. *Durus fi al-Madhahib al-Nahwiyyah* [Lessons in Grammatical Schools]. Dar al-Nahda al-‘Arabiyya, Beirut, 1980.
- Al-Rummani, ‘Ali ibn ‘Isa (d. 384 AH). *Risalat al-Hudud*. Edited by Dr. Ibrahim al-Samarra’i. Dar al-Fikr, 1st edition, Amman, n.d.
- Al-Rummani, ‘Ali ibn ‘Isa (d. 384 AH). *Ma‘ani al-Huruf*. Edited by Dr. ‘Abd al-Fattah Shalabi. Dar al-Shuruq, 2nd edition, Jeddah, 1981.
- Al-Zubaydi, Abu Bakr (d. 379 AH). *Tabaqat al-Nahwiyyin wa al-Lughawiyyin* [The Classes of Grammarians and Linguists]. Edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim. Dar al-Ma‘arif, 2nd edition, Cairo, 1973.
- Al-Zubaydi, Sa‘id Jasim. *Al-Qiyas fi al-Nahw al-‘Arabi: Nash’atuhu wa Tatawwuruh* [Analogy in Arabic Grammar: Its Emergence and Development]. Dar al-Shuruq, 1st edition, 1997.
- Al-Zajjaji, Abu al-Qasim (d. 337 AH). *Al-Idah fi ‘Ilal al-Nahw* [Clarification on the Causes of Grammar]. Edited by Dr. Mazin al-Mubarak. Dar al-Nafa’is, 3rd edition, Beirut, 1979.
- Ibn al-Sarraj, Abu Bakr (d. 316 AH). *Al-Usul fi al-Nahw* [The Foundations of Grammar]. Edited by Dr. ‘Abd al-Husayn al-Fatli. Al-Risalah Foundation, 3rd edition, Beirut, 1996.
- Al-Suyuti, Jalal al-Din (d. 911 AH). *Al-Iqtirah fi ‘Ilm Usul al-Nahw* [The Suggestion in the Science of Grammatical Foundations]. Edited by Dr. Mahmoud Fajal. Dar al-Qalam, 1st edition, Damascus, 1989. (Also titled *Al-Isbah fi Sharh al-Iqtirah*).
- Al-Suyuti, Jalal al-Din (d. 911 AH). *Bughyat al-Wu‘at fi Tabaqat al-Lughawiyyin wa al-Nahwiyyin* [The Seeker’s Desire: Biographies of Linguists and Grammarians]. Edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim. Al-Kuttaba al-‘Asriyya, n.d., facsimile of Dar al-Fikr’s 2nd edition, 1979.
- Al-Shafi‘i, Muhammad ibn Idris (d. 204 AH). *Al-Risalah*. Edited by Ahmad Shakir. Maktabat al-Halabi, Egypt, 1940.
- Shalabi, ‘Abd al-Fattah. *Abu ‘Ali al-Farisi wa Atharuhu fi al-Qira’at wa al-Nahw* [Abu ‘Ali al-Farisi and His Influence on Qur’anic Readings and Grammar]. Dar al-Matbu‘at al-Hadithah, Jeddah, 3rd edition, 1989.
- Dayf, Shawqi. *Al-Madaris al-Nahwiyyah* [The Grammatical Schools]. Dar al-Ma‘arif, 7th edition, 1992.
- ‘Ababnah, Ja‘far Nayif. *Makanat al-Khalil ibn Ahmad fi al-Nahw al-‘Arabi* [The Status of Al-Khalil ibn Ahmad in Arabic Grammar]. Dar al-Fikr, 1st edition, Amman, 1303 AH – 1984 CE.
- ‘Abdullah, Lu’ay Hatim. “Al-Tawjihat al-Nahwiyyah allati Taraja‘a ‘anha Ibn Malik fi Sharh al-Tashil” [The Grammatical Interpretations That Ibn Malik Retracted in His Explanation of *Al-Tashil*], *Journal of Language Research – University of Tikrit – Iraq*, Vol. 9, No. 1/2025.
- Al-‘Akbari, Abu al-Baqa’ (d. 616 AH). *Al-Tibyan fi I‘rab al-Qur’an*. Edited by Muhammad ‘Ali al-Jabbawi. Printed by ‘Isa al-Babi al-Halabi & Co., n.d.
- Al-Qifti (d. 646 AH). *Inbah al-Ruwat ‘ala Anba’ al-Nuhat* [Notices of the Narrators on the News of Grammarians]. Edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim. Dar al-Fikr al-‘Arabi, Cairo, and Dar al-Kutub al-Thaqafiyyah, Beirut, 1st edition, 1986.

- Al-Lughawi, Abu al-Tayyib (d. 351 AH). *Maratib al-Nahwiyyin* [Ranks of the Grammarians]. Edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim. Maktabat Nahdat Misr, Cairo, 1955.
- Al-Mubarak, Mazin. *Al-Rummani al-Nahwi fi Daw' Sharhihi li Kitab Sibawayh* [Al-Rummani the Grammarian in Light of His Commentary on Sibawayh's Book]. Dar al-Fikr, Damascus, 3rd edition, 1995.
- Al-Mubarak, Mazin. *Al-Nahw al-'Arabi: Al-'Illah al-Nahwiyyah – Nash'atuha wa Tatawwuruha* [Arabic Grammar: The Grammatical Cause – Its Emergence and Development]. Dar al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution, 3rd edition, 1981.
- **al-Mubarrad, Muḥammad ibn Yazīd.** *al-Muqtaḍab.* Edited by Muḥammad ʿAbd al-Khāliq ʿUẓaymah. Cairo: Ministry of Religious Endowments (Awqāf), Supreme Council for Islamic Affairs, Committee for the Revival of Islamic Heritage, 1994.
-
- Muhassib, Muhyi al-Din. *Al-Thaqafah al-Mantiqiyyah fi al-Fikr al-Nahwi – Nuhat al-Qarn al-Rabi' al-Hijri Namudhajan* [Logical Culture in Grammatical Thought – Fourth Century Grammarians as a Model]. n.p., n.d.
- Al-Makhzumi, Mahdi. *Madrasat al-Kufah wa Manhajuha fi Dirasat al-Lughah wa al-Nahw* [The Kufan School and Its Method in the Study of Language and Grammar]. Maktabat Mustafa al-Babi al-Halabi, 2nd edition, 1958.
- Abu al-Makarem, 'Ali. *Usul al-Tafkir al-Nahwi* [The Foundations of Grammatical Thinking]. Dar Gharib, 1st edition, Cairo, 2006.
- Ibn al-Nadim (d. 438 AH). *Al-Fihrist*. Matba'at al-Istiqlamah, Cairo, n.d.
- Ilyas, Muna. *Al-Qiyas fi al-Nahw* [Analogy in Grammar]. Dar al-Fikr, 1st edition, 1985.
- Ibn Ya'ish al-Halabi, Ya'ish ibn 'Ali (d. 643 AH). *Sharh al-Mufassal* [Commentary on Al-Mufassal]. Edited by Dr. Emil Badi' Ya'qub. Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, 1st edition, Beirut, 2001.